



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

تهديدات خطيرة تُهدق بدارفور

د. سليمان علي بدو
نوفمبر 2017

نظرة عامة: حملة جمع الأسلحة بأوامر "إطلاق الرصاص بقصد القتل"

في 11 أكتوبر 2017، انتقلت فرقة عسكرية كبيرة تابعة لقوات الدعم السريع، وهي أكبر قوات شبه عسكرية في السودان، من ولايتي جنوب وشمال كردفان إلى عاصمة شمال دارفور في الفاشر. ووفقًا لوسائل الإعلام المحلية وتقارير شهود العيان، شملت التعزيزات العسكرية نحو 10,000 محارب وصلوا على 400 مركبة تتكون من "مركبات محوّرة" (شاحنات صغيرة مثبتة عليها قطع مدفعية خفيفة إلى متوسطة)، ومركبات مدرعة، وعربات نقل للمياه والوقود. وفي كلمته الترحيبية، أشار حاكم ولاية دارفور الشمالية، عبد الواحد يوسف إبراهيم، إلى أنه قد تم نشر الفرقة العسكرية بهدف مساعدة قوات الأمن المحلية في تنفيذ المرحلة الثانية والإلزامية من حملة جمع الأسلحة التي أطلقتها الحكومة في أغسطس 2017.¹

تصاعد الأمر -الذي بدأ جزئيًا في صورة حملة جمع للسلح ونزع - سريعًا ليتحول إلى مواجهة مسلحة متقلبة وعالية المخاطر استطاعت قلب موازين القوى في المنطقة الغنية بالموارد حيث انتشر العنف على نطاق واسع. وكما هو وارد في تقارير عديدة، فقد تزايد حجم محاربي قوات الدعم السريع وقوات الحكومة السودانية وأنشطتهم في المنطقة بصورة كبيرة في الفترة التي تلت عمليات النشر الأولية لقوات الدعم السريع. وقد جلبت المعدات العسكرية الثقيلة ومئات المركبات، وصادرت الأسلحة والدراجات النارية، وشنت هجمات شخصية جريئة على الأفراد. وقد تمثل أبرزها في دخول مقاتلي قوات الدعم السريع مؤخرًا منطقة تعدين الذهب عالية الإنتاجية في جبل عامر، التي خضعت لسيطرة صارمة لعدة سنوات من جانب موسى هلال، زعيم جماعة مسلحة منافسة لقوات الدعم السريع، وناقد صريح حديث للحكومة السودانية.² وهناك أيضًا تقارير عديدة تفيد انتقال قوات الأسلحة الثقيلة وقوات الدعم السريع التابعة للحكومة إلى مناطق أخرى بالقرب من جبل عامر، بما في ذلك منطقة سرف عمرة وهي من أهم معاقلهلال. وتشير هذه الأحداث الأخيرة إلى أن الديناميات القائمة بين المجموعات في شمال دارفور التي استقرت وظلت سلمية نسبيًا لبعض الوقت قد

تصل إلى درجة الانفجار بسرعة. إلا أن الوضع يشهد تقلبًا شديدًا تزامنًا مع الزيادة السريعة في الجهود التي تبذلها السلطات التقليدية وكذا الآليات ذات الأهمية الحيوية في المنطقة بغية نزع فتيل الوضع أيضًا.

وقد أدت الدوافع السياسية والأمنية للنظام السوداني، التي خلفت سنوات من التجنيد الانتقائي وتسليح الجماعات المتنافسة لخدمة مصالحها، إلى خلق الوضع الراهن وتفاقمه. ومع بداية التمهيد لانتخابات عام 2015، أعلن الرئيس عمر البشير عن عزمه كبح جماح القبائل. وكان دافعه وراء ذلك هو ارتفاع مستويات الإنزاع داخل دائرة قوته الداخلية في التأثير السياسي والعسكري المتنامي للقبائل على حساب حزب المؤتمر الوطني الحاكم في ولايات دارفور الخمس ولايات كردفان الثلاث،³ الأمر الذي دفع البشير إلى إصدار المرسوم الرئاسي رقم 2017/419 بـسريان فوري⁴ بإنشاء مفوضية عليا لجمع الأسلحة في ولايات إقليمي دارفور وكردفان.⁵ وتعكس التغطية الإقليمية الواسعة لمهمة اللجنة في جميع الولايات الثماني مدى الضرر الذي أحدثه النظام بتسليح كثير من الجماعات في هذه الأجزاء من السودان. وقد كانت الميليشيات القبلية الأبرز في الولايات الثماني مسلحةً ومجهزةً من قبل القوات المسلحة السودانية نفسها، بالتزامن مع تسليح موازٍ ومنسق لمجموعات أخرى من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني.⁶

ويطلب المرسوم الرئاسي رقم 419 لعام 2017 من المواطنين تسليم أي أسلحة أو ذخائر أو مركبات غير مرخصة إلى قوات الأمن وإلا فعليهم مواجهة الإجراءات القانونية بموجب قوانين العدالة الجنائية في السودان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قانون السلامة العامة وقانون الأسلحة والذخائر 1986.⁷ وتضم لجنة جمع الأسلحة، التي يرأسها النائب الثاني للرئيس السوداني حسبو عبد الرحمن، تمثيل جميع الوزارات المعنية على المستوى الوزاري. كما أضاف المرسوم الرئاسي رقم 452 بتاريخ 11 يونيو 2017 إلى اللجنة كبار القادة من القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطنية والشرطة الوطنية وقوات الدعم السريع.⁸ وقد مُنحت اللجنة صلاحيات استخدام جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك الاعتقالات واستخدام القوة، لنزع سلاح الأشخاص الذين يعترضون طريقهم.⁹ "كل الوسائل اللازمة"، تم توضيحها لإجازة تنفيذ خطط "إطلاق النار بقصد القتل" مع المعارضين للمرسوم رقم 419.¹⁰

هذا وقد شهدت المرحلة الأولى من الحملة جمع عدد محدود فقط من آلاف الأسلحة النارية التي يقدر أن يمتلكها المدنيون والميليشيات على نطاق واسع من جميع الأنواع والمجموعات شبه العسكرية العاملة تحت السيطرة الاسمية لحكومة السودان في ولايات دارفور الثماني وكردفان.¹¹ وقد ترتب على التسليم الطوعي للأسلحة النارية جمع 2,000 سلاح ناري في جنوب دارفور و3,000 سلاح ناري في غرب دارفور، تزامنًا مع اقتراب الموعد النهائي لفترة التسليم الطوعي في منتصف أكتوبر 2017، مما يعكس الاستجابة المحدودة للحملة.

جدير بالذكر أن الحكومات المتعاقبة في السودان قد قامت بتسليح المدنيين والميليشيات الذين تم تجنيدهم على أساس عرقي لشن الحرب ضد حركات التمرد المسلحة. ويعتبر تسليح هؤلاء المقاتلين خيارًا زهيدًا، سواء من الناحية المالية أو للحد من الخسائر في الأرواح بين صفوف النخبة المتميزة. غير أن نظام الرئيس عمر البشير حمل هذه الممارسة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وقد فعل ذلك بسبب سعيه نحو تحقيق البقاء والأمن السياسي الذي تجاوز الاعتبارات العسكرية المحدودة التي سادت في الحسابات الطائشة والعنصرية للمؤسسة العسكرية في عهد الرئيس جعفر النميري (الذي تولى السلطة بين عامي 1969 و1985) ورئيس الوزراء صادق المهدي (الذي تولى السلطة بين عامي 1986 و1989).

وكانت النتيجة هي تأثر مناطق بأكملها في السودان في الوقت الراهن بحركات التمرد السائدة في المناطق الريفية وتكديسها بالأسلحة النارية التي بين يدي الميليشيات التي ترعاها الحكومة، والقوات شبه العسكرية المتمثلة في الميليشيات المدمجة في القوات المسلحة، وأعضاء الجماعات المسلحة المتمردة ومقاتليها السابقين، والمواطنين العاديين.

وقد أحرزت حكومة السودان نجاحًا سياسيًا ودبلوماسيًا كبيرًا عن طريق رفع الجزاءات التجارية والمالية للولايات المتحدة التي فرضت بسبب إيواء السودان للجماعات الإرهابية العالمية في التسعينيات ومواصلتها ارتكاب الجرائم الفظيعة بحق مواطنيها في مناطق الصراع. ويبدو أن الهدف من حملة جمع الأسلحة في أعقاب هذا النجاح الدبلوماسي هو تقديم نظام الرئيس عمر البشير للمجتمع العالمي على أنه ضامن للاستقرار المحلي والإقليمي. ويبدو أن الجهود المبذولة قد أتت ثمارها، في ظل ترحيب القائم بأعمال الولايات المتحدة في الخرطوم -حسب التقارير- بحملة نزع الأسلحة بعد الإحاطة المقدمة من قبل المسؤول عن الإشراف على تنفيذ الحملة، حسبو عبد الرحمن نائب الرئيس.¹² ويبدو هذا الترحيب أمرًا سابقًا لأوانه نظرًا لمنهج الانتقاء والعصا الغليظة الذي تبنته الحملة منذ البداية والذي من المتوقع أن يأتي بنتائج عكسية.

وسيتطلب إنجاز حملة ناجحة لنزع السلاح وجمعه من الحكومة السودانية وضع إستراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع التي دفعت الأفراد والجماعات إلى تسليح أنفسهم من أجل حماية أسرهم ومجتمعاتهم. ان تسليح المواطنين في دارفور وأجزاء من كردفان وشرق السودان هي عملية تطورت على مدى عقود في سياق عديد من عمليات التمرد المسلحة ونتيجة للإستراتيجيات الحكومية قصيرة النظر لشن حملات لمكافحة التمرد من خلال ميليشيات قبلية تعمل بالنيابة عنها. وقد أدى التسليح المنهجي للميليشيات القبلية من جانب الحكومة بدون وجود أنظمة صارمة لمراقبة الأسلحة وتعقبها إلى زيادة تقاوم الحال في كثير من الأماكن حيث أصبح من الممكن شراء الأسلحة المهربة كما ازدهرت سوق الأسلحة السرية. وقد أدى انهيار مؤسسات القانون والنظام وتلاشي سيادة القانون على مرأى ومسمع من النظام الحالي إلى تعميق الشعور بانعدام الأمن وتوفير حوافز إضافية للناس لتسليح أنفسهم. كما دفعت المنازعات الناشئة بين الجماعات المحلية -بشأن تضاؤل الأرض والمياه وبخصوص الموارد المعدنية المكتشفة حديثًا- بالقبائل الي تعزيز قدراتها العسكرية بالتواطؤ الكامل مع أجهزة الأمن الحكومية التي أعطت الأولوية لمصالحها في مكافحة التمرد.

إن السودان في أمس الحاجة إلى شن حملة جيدة لنزع السلاح. ومع ذلك، فإن المنهج الذي تسير عليه الحملة الحالية لا يبشر بنتائج جيدة؛ فهو مدفوع كليًا باعتبارات أمنية محدودة وقصيرة الأجل، وتُخفق في معالجة العوامل التي أدت إلى انتشار الأسلحة المبينة أعلاه. ونتيجة لذلك، فقد لاقت الحملة استجابة فاترة من الجمهور، ولم تكن هناك استجابة جماعية من جانب الميليشيات على حد علمنا. بل على العكس من ذلك، فقد أحدثت حملة نزع السلاح توترات قبلية كبيرة في دارفور وأثارت مواجهات مسلحة مُنذرة بالسوء بين أكبر مجموعتين شبه عسكريتين في البلاد، ألا وهما قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود.

ولإرساء الأساس لحملة نزع سلاح أكثر فاعلية وذات فائدة واسعة في السودان، يجب على النظام السوداني إعطاء الأولوية لإقامة سلام شامل وکلي مع الجماعات المسلحة في دارفور التي رفضت الحلول المبكرة المحدودة ومع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان-شمال الذي يحارب النظام في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويجب على النظام السوداني نزع السلاح من الميليشيات القبلية والجماعات شبه العسكرية المسلحة من قبل أجهزة الأمن التابعة له للحد من العنف الذي يحدث في الاشتباكات التي تتورط فيها هذه الميليشيات دفاعًا عن قبائلها.

إذا بدأت الحكومة بنزع سلاح الميليشيات والجماعات شبه العسكرية التي سُلحتها، فحينها يمكن إقناع القبائل الأخرى بأن تحذو حذوها. وسيطلب نزع سلاح القبائل القيام بعملية مرحلية تنطوي على أنماط تدابير بناء الثقة المعروفة لدى خبراء نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وسيكون من الضروري إشراك طرف محايد مثل بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور كميستّر وراع للحملة من أجل تشجيع نزع السلاح التدريجي من العديد من قبائل دارفور. ويجب على الحكومة السودانية أيضًا تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي أقرتها في عددٍ من اتفاقيات السلام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاق السلام الشامل لعام 2005، واتفاق سلام دارفور لعام 2006، ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام 2011. يمثل اختيار سياسة "إطلاق النار بقصد القتل" لاستهداف من يمتنعون عن تسليم أسلحتهم في دارفور، وفقًا لتوجيهات نائب الرئيس، توجيهًا لكارثة قد تورط دارفور في مرحلة جديدة من سفك الدماء.

ويتطلب إيجاد حل شامل ودائم للصراع في دارفور معالجة حقوق الضحايا المباشرين لعمليات التطهير العرقي البالغ عددهم 2.5 مليون ضحية والسعي نحو تحقيق العدالة وتعويضهم عما قاسوه بدون أي ذنب ارتكبه. وينبغي مراعاة حقهم في العودة إلى المناطق التي أخرجوا منها خلال الهجمات المتعاقبة ذات الدوافع العرقية على مدى العقد ونصف العقد الماضيين حسبما يكون ذلك مناسبًا. وينبغي مساءلة مرتكبي أسوأ الجرائم وأقطعها وأولئك الذين أصدروا إليهم التعليمات بارتكاب مثل هذه الجرائم. ولن يتمكن النظام السوداني من استعادة السلام الاجتماعي والاستقرار الدائم في دارفور إلا بعد الاعترافات الصريحة بأعمال الظلم المرتكبة في دارفور وتقديم تعويضات للمتضررين.

تسليح القبائل: سلاح ذو حدين

لقد نشبت مشادة كلامية حادة في الآونة الأخيرة بين أمير الحريو الزعيم القبلي موسى هلال والنائب الثاني للرئيس حسبو عبد الرحمن، وقعت مباشرةً بعد الإعلان عن إطلاق حملة نزع السلاح التي تقودها الحكومة في منتصف أغسطس 2017، وهي بمثابة علامة مشؤومة على المشكلات التي ستحدث لاحقًا. وقد حملت المشادات الكلامية تهديدات بالتصعيد إلى حد سفك دماء الأشقاء على نطاق واسع، مما ألّب قوات حرس الحدود -التي تخضع لقيادة الحكومة الاسمية (ولكنها ظلت مواليةً دائمًا لقائدها المؤسس موسى هلال)- على قوات الدعم السريع، بقيادة ابن عم هلال الأصغر وتلميذه السابق محمد حمدان دلقو، المعروف باسم حميدتي. ومع ذلك، فثمة علامات كثيرة على أنه بسبب هذه العلاقة الاسرية، على وجه التحديد، تم تفادي أسوأ أعمال العنف في الوقت الحالي، على الرغم من وجود مخاوف حقيقية تؤكد احتمال اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع.

ومن المفارقات أن المجموعتين شبه العسكريتين المتنازعتين الرئيسيتين تمتد جذورهما إلى ميليشيا الجنجويد التي أنشأتها الحكومة السودانية لدعم حملة مكافحة التمرد التي شنتها القوات المسلحة السودانية، ضد التمرد في دارفور منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد ارتكب جنود القوات المسلحة السودانية ومقاتلو الجنجويد معًا مجموعة من عمليات القتل والاعتصاب وحرائق القرى واسعة النطاق في عامي 2003 و2004 في حملة مكافحة التمرد الحكومية في دارفور، الأمر الذي أدى إلى تشريد أكثر من 2.5 مليون شخص من سكان دارفور غير العرب من أراضيهم إلى معسكرات مترامية الأطراف لا تزال موجودة حتى اليوم، بعد مرور قرابة 15 سنة. وقد قامت الحكومة السودانية بتجنيد قوات الجنجويد القتالية في الأصل من عشائر قبائل الرزيقات الراحية للإبل في شمال دارفور المنحدرة أصولها من العرب. وقد تم إرسال هؤلاء المقاتلين خلال عملية التفتيل الجماعي هذي التي استهدفت قبيلتي الفور والمسالييت من المجتمعات الزراعية

غير العربية وقبيلة الزغاوة من الرعاة غير العرب. وقد تعرض سكان هذه الجماعات الثلاث غير العربية في دارفور لحملة تطهير عرقي. وقد رضخت العشائر التي نفذت هذه الأعمال أيضاً لتأثير مجموعة "التجمع العربي" الغامض (يترجم أيضاً باسم "التحالف العربي" و"الاتحاد العربي"). وقد أُسِّنت هذه المجموعة في عام 1987 من قبل عشرات النخب الدارفورية من الأصول العربية الذين نشروا علناً أيديولوجية عربية عنصرية متطرفة لأول مرة في عام 1987. وواصلت هذه المجموعة منذ ذلك الحين السعي إلى تحقيق مزيد من القوة السياسية والعسكرية لمجتمعاتها والتهميش المتعمد للمجموعات غير العربية.¹³

وعندما هدأت أولى موجات العنف في عام 2004، خضعت الحكومة السودانية لضغط دولي مكثف يطالبها بتسريح تلك المليشيات ولكنها عوضاً عن ذلك شكلت من معظم الجنجويد "قوة استخبارات الحدود" والتي أُطلق عليها فيما بعد اسم "قوات حرس الحدود". وبعد وقوع خلاف بين الحكومة وقائد قوات حرس الحدود موسى هلال في 201، أنشأ النظام السوداني قوات الدعم السريع في ذلك العام وعين حميدتي قائداً لها. وقد عمل حميدتي وقوات الدعم السريع في البداية تحت سلطة قائد عمليات جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني ولاحقاً تحت حكم القوات المسلحة السودانية. وقد تألفت قوة الدعم السريع في البداية بالكامل تقريباً من مقاتلين من فرع المهريّة التابع لجماعة الرزيقات المنافسة لمجموعة موسى هلال من أبناء "المحاميد". ثم وسعت قوات الدعم السريع القاعدة تجنيداً حيث ارتقت إلى مركز مرموق في الهياكل الأمنية للحكومة. وفي مايو 2017، صرّح الرئيس البشير بأن إنشاء قوات الدعم السريع كان أعظم إنجاز له ومصدراً هائلاً للفخر بالنسبة له، حيث حفل تخريج 11,428 مقاتلاً جديداً ضمن قوات الدعم السريع.¹⁴

وقد اعتمد نظام الرئيس البشير بصورة كبيرة على قوات الدعم السريع، مما أدى إلى تزايد أدوار قوات الدعم السريع ووظائفها بمرور الوقت. وبغض النظر عن هدفها الأصلي لمكافحة التمرد الذي لا يزال موجوداً في المناطق الغربية والجنوبية من السودان، فقد تم نشر قوات الدعم السريع أيضاً لقمع التعبير السلمي عن المعارضة في المناطق الحضرية دون شفقة. وكان هذا هو الحال في سبتمبر 2013، في الخرطوم، حيث قُتل أكثر من 170 متظاهراً، من بينهم كثير من الطلاب والأطفال.¹⁵ وفي عام 2014، تم نشر قوات الدعم السريع باعتبارها القوة الحدودية الرئيسية في السودان، وذلك ضمن جهود السودان الرامية إلى إثباتها للاتحاد الأوروبي أن ذلك يمكن أن يساعد في احتواء تدفقات المهاجرين المخالفة للقانون من السودان إلى أوروبا.¹⁶ وابتداءً من عام 2015، نُشرت قوات الدعم السريع جنباً إلى جنب مع جنود القوات المسلحة السودانية في حرب اليمن في ظل التحالف الذي تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين.

ورداً على آخر التوترات التي شهدتها دارفور، تقوم الحكومة السودانية بنشر قوات الدعم السريع من أجل "اخضاع" الشعب في المشهد القبلي والاجتماعي في دارفور الذي تمزقه سياسات فرق تسد التي تنتهجها الحكومة السودانية. وتقتضي هذه السياسات مكافأة قبائل معينة في دارفور على ولائهم للنظام من خلال تخصيص الوحدات الحكومية المحلية الحديثة لهم التي تتداخل مع الدار (وهو اسم يطلقه أهل دارفور على مواطنهم القبلي) التاريخية والتقليدية. وقد قامت الحكومة السودانية بتسليح بعض القبائل في محاولتها اليائسة لاحتواء حركات دارفور المسلحة. وهكذا اكتسبت القبائل الكبرى قوة إقليمية وعسكرية، أثناء ممارسة السلطات الإدارية والمالية للدولة. وقد أسفرت تلك الممارسات عن أن دارفور تشبه اليوم في الواقع نظام حكم محلي عسكري قائم على أساس قبلي. وقد اكتسبت كبرى القبائل المتحالفة مع الحكومة إحساساً بالسيادة القبليّة. ونتيجة لذلك، أصبحت النزاعات "الحدودية" الدافع الرئيسي لأعمال العنف بين القبائل كما تم توثيقها بما لا يدع مجالاً للشك في دراسة للدكتور يوسف تاكنا الباحث الدارفوري البارز نشرت عام 2008.¹⁷

حافظت التقاليد العريقة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتدعم التعايش السلمي بين القبائل الكبيرة والقبائل الصغيرة التي تعيش في "الدار" على السلام بين العديد من المجتمعات المحلية في دارفور لأجيال عديدة. وقد كانت الآليات التقليدية لمنع النزاعات وحلها بمقدرة على النزاعات العرضية على الموارد والأراضي وهي اليات تشبه في نواح كثيرة مفاهيم العدالة الانتقالية وممارساتها الحالية. وتشمل مؤتمرات السلام القبلي في دارفور مراحل تقصي الحقائق على يد وسطاء من شيوخ القبائل المحايدة، والاعتراف بالمسؤولية في إثارة الاشتباكات، ودفع دية للقتلى، وتعويض للمصابين وكذا عن الممتلكات المنهوبة أو المدمرة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

غير أن الحكومة السودانية الحالية قد استغلت هذه الآليات لأغراض سياسية وأمنية وعطلت بشكل كبير فعالية هذه الأنظمة. وقد قام النظام الحالي بتسليح بعض القبائل لمواجهة القبائل الأخرى بدلاً من الحفاظ على تقليد بقاء الحكومة على الحياد في النزاعات القبلية، وبدلاً من المشاركة كمرقب وضامن للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات السلام القبلية كما فعلت الحكومات المتعاقبة التي جاءت عقب الاستقلال. وقد انضمت القوات شبه العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، مثل قوات حرس الحدود وشرطة الاحتياطي المركزي وقوات الدعم السريع، إلى النزاعات القبلية التي شاركت فيها جماعاتهم القبلية، مستخدمين الأسلحة والذخائر التي وفرتها الحكومة في هذه الصراعات دون خشية من العقاب وذلك لتمتعها بالحصانة التي منحتها لهم القوانين المحلية.

قوات الدعم السريع كأداة تنفيذ: خطأ فادح في حملة نزع السلاح المدنية

لقد سارع النقاد في الإشارة إلى القيود المفروضة على نهج يقوده الأمن والسياسة بصورة خالصة لنزع السلاح من القبائل والمدنيين في دارفور - في ظل غياب عملية سلام شاملة وكلية في دارفور والسودان وبدون تلقي أي دعم أو مشاركة من أولئك المستهدفين من عملية نزع السلاح.¹⁸ وبالرغم من أن الجهود الرامية إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة ومتوسطة المدى قد تأخرت كثيراً، إلا أن ثمة فرصة ضئيلة لنجاح هذه الحملة دون تحقيق سلام اجتماعي أوسع نطاقاً في دارفور وكردفان. وقد يتطلب اتباع سياسة مستدامة من الحكومة السودانية الحفاظ على اتخاذ موقف محايد بين القبائل فضلاً عن عكس اتجاه الضرر العميق الذي لحق بملايين السودانيين في الولايات التي تولت فيها الحكومة بشكل رئيسي توزيع الأسلحة على المدنيين منذ ثمانينيات القرن الماضي.

هذا وقد أثار إدراج قوات الدعم السريع -في أعقاب قرار وزارة الدفاع السودانية في أوائل يوليو/تموز 2016 بدمج جميع القوات شبه العسكرية تحت قيادة القوات المسلحة السودانية في اللجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ سياسة جمع الأسلحة- مخاوف خطيرة في دارفور. وبوجه خاص، كان من شأن إدراج فيالق قوات الدعم السريع ضمن قوات الأمن التي أمرت بإنفاذ حملة جمع الأسلحة بالقوة إذا لزم الأمر، أن يوجب عدم الثقة في نفوس أولئك المستهدفين من عملية نزع السلاح، سواءً أكانوا ميليشيات قبلية منظمة أم مجرد أفراد حصلوا على أسلحة للدفاع عن عائلاتهم ومزارعهم وقطعانهم في ظل غياب القانون والنظام في أقاليمهم. ويظل أحد الدوافع الرئيسية للحصول على الأسلحة في دارفور بهدف الدفاع عن النفس رداً على انهيار القانون والنظام في المنطقة واستهداف جماعات بأكملها من قبل الميليشيات الحكومية التي تتصرف في ظل إفلات تام من العقاب، بما في ذلك قوات الدعم السريع التي تعد الأكبر بين المعتدين.

وقد أشار العديد من قادة القبائل والمدنيون العاديون إلى أن قوات الدعم السريع قد شنت هجمات عدوانية متكررة على مجتمعات كاملة لم تستهدفها إلا على أساس الأصل العرقي، حيث قتلوا العديد من الأشخاص

وأجبروا عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم حسب ما هو موثق بشكل وافٍ في التقارير الدورية لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور المرفوعة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فضلاً عما أوردته منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية ذات السمعة الطيبة.¹⁹ كما ركنت قوات الدعم السريع إلى المشاركة في جانب قبيلتهم في العديد من حالات النزاع القبلي. ولهذه الأسباب وغيرها من الأسباب المتعلقة بالمشاركة الروتينية لقوات الدعم السريع في الأنشطة الإجرامية، مثل النهب والابتزاز، أوضح كثيرون في دارفور أن قوات الدعم السريع لا يمكن الوثوق بها باعتبارها ممثلاً محايداً لبلوغ أعلى مكانة فيما يتعلق بصنع القرار وكأداة تنفيذ رئيسية لسياسة نزع السلاح من المدنيين.

التوترات القبلية: المواجهة بين قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود

عندما بدأت المواجهة بين قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي وقوات حرس الحدود بقيادة موسى هلال لأول مرة، سرعان ما أعلن مقاتلو قوات حرس الحدود أنهم رفضوا انضمامهم إلى قوات الدعم السريع. زعم القائد موسى هلال أن قوات حرس الحدود كانت بالفعل "قوة نظامية" وجزءاً من القوات المسلحة السودانية، ويعكس ذلك وصفاً حقيقياً وعادلاً لشرعيتها القانونية. غير أن الدافع وراء موقف مقاتلي حرس الحدود في معظمهم هو أن حملة نزع سلاح المدنيين كانت تهدف إلى حل قوتهم وتقويض سلطة زعيمهم موسى هلال.

وفي خطوة تتسم بالجرأة، استدعى هلال في 12 أغسطس مقاتلي قوات حرس الحدود الموالين له في مقر قيادته القبلي في المستريحة. وقد استجاب لدعوته الآلاف من مقاتلي قوات حرس الحدود، الذين جاءوا من حاميات متعددة تابعة للقوات المسلحة السودانية في دارفور، وتعهدوا بمقاومة نزع السلاح أو الاندماج في قوات الدعم السريع بالقوة إذا لزم الأمر. وقد كان الدافع وراء استعراض القوة، من بين أسباب أخرى، هو اعتراض قوات الدعم السريع في اليوم السابق لسبعة من مساعدي هلال المقربين الذين كانوا في طريق عودتهم من ليبيا. وأشار نائب الرئيس حسبو أن الرجال كانوا هناك نيابة عن هلال للتفاوض بشأن تجنيد نحو ألف مقاتل من دارفور لإرسالهم إلى اللواء الليبي خليفة حفتر. وفي المقابل، ادعى حسبو أن حفتر كان سيقدم الدعم اللوجستي لهلال.²⁰

هذا وقد سخر هلال من الادعاء وطلب من (حسبو) متحدياً إياه محاولة نزع سلاح مقاتليه بالقوة كما سبق وأن هدد. وادعى هلال خلال وقت لاحق في العديد من التسجيلات الصوتية والمقاطع المصورة التي تمت مشاركتها على نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في السودان، أن حسبو كان يسرق المساعدات الإنسانية عندما كان يعمل في لجنة الشؤون الإنسانية الحكومية التي تشرف على عمل الوكالات الإنسانية في البلاد. وفي المقابل صرح حسبو قائلًا أن التهاون قد ولى زمانه، وأن هناك حاجة ملحة لخوض مواجهة مع هلال. ورداً على ذلك، وجه هلال تحدياً آخر لنائب الرئيس وأهانته بلغة غاية في البذاءة.²¹

شن موسى هلال هجمات بنفسه على نظام الرئيس عمر البشير من قبل مع الحرص على عدم مهاجمة الرئيس شخصياً، وقد أتت هذه الاستراتيجية ثمارها في الماضي. لقد كان بمثابة تكتيك البقاء حيث إنه يوحى بأن الرئيس فوق اللوم والمحاسبة، وأن الأعضاء الفاسدين من حاشيته هم المتحملون -دون غيرهم- لمسؤولية التوترات القائمة بين منصة هلال السياسية وهي مجلس الصحوة الثوري السوداني والنظام. ليست هناك شواهد واضحة بشأن ما إذا كان سيستمر نجاح هذا النهج، نظرًا إلى اللغة البذيئة واللاذعة التي استخدمها هلال في حق نائب الرئيس. كما اتبع أقرب معاوني هلال ذات النهج من خلال بيانات تحريضية مشابهة. فقد هدد زكريا موسى عباس من منفاه في ليبيا، وهو قائد كبير في ميليشيا مجلس الصحوة الثوري السوداني

التابعة لموسى هلال، باستهداف أسر حسبو وحميدتي إذا ما نجحت المؤامرة التي تحاك -حسب شكوكه- لاغتيال موسى هلال.²²

هذا وقد وقعت حادثة أخرى خطيرة بعد عدة أسابيع، عندما وقعت اشتباكات بين دورية تابعة لقوات الدعم السريع في 21 سبتمبر مع من أسماهم القائد الميداني لقوات الدعم السريع بمهربي البشر الذين ينتمون إلى قوات حرس الحدود التي تعمل على الحدود التي يسهل اختراقها بين السودان وليبيا ومصر. لقي اثنين من مقاتلي قوات الدعم السريع و17 شخصاً يشتبه في انخراطهم في عمليات تهريب البشر وفق الرواية الرسمية حتفهم في الاشتباكات، وكان من بين القتلى سليمان داود الحارس الشخصي للسيد موسى هلال.²³ ونفى بيان كان قد صدر خلال وقت لاحق من جانب تحالف قبلي بين أفراد المحاميد في الخرطوم نفيًا قاطعًا أن هؤلاء القتلى كان لهم علاقة بالإتجار بالبشر، وأشار إلى أن القتلى كانوا من التجار وعمال مناجم الذهب الحرفيين العائدين من رحلة عمل في ليبيا. وأشار البيان إلى أنه قد تم قتل المجموعة بطريقة وحشية عقب احتجازها من جانب قوات الدعم السريع لعدم دفع فدية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم.²⁴ وأوضحت البيانات التالية الصادرة عن "هارون مديخير" الناطق الرسمي باسم رئيس مجلس الصحوة الثوري أنه كانت توجد مخاطر في استهداف موسى هلال والقضاء عليه هو وأتباعه المقربين منه وأقاربه. ووصف الحادث بأنه محاولة متعمدة من جانب الحكومة لإثارة التوترات القبلية داخل قبيلة الرزيقات من خلال السعي إلى الدفع بقوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود للدخول في مواجهة عسكرية.²⁵ (وكما أشرنا أعلاه، تم تجنيد كل من القوات شبه العسكرية المنفصلة على أساس عرقي من مختلف عشائر الرزيقات.)

كانت هناك اشتباكات مسلحة على وشك الوقوع نتيجة مقتل 17 من قوات حرس الحدود التابعة لموسى هلال وذلك عندما أحاطت حوالي 270 مركبة من مركبات قوات حرس الحدود -حسب التقارير- بقواعد قوات الدعم السريع في منطقة جبل عامر الغنية بالذهب والأراضي المحيطة بها. حيث طالبت قوات حرس الحدود بالإفراج عن عناصرها الذين تم احتجازهم خلال أحداث 21 سبتمبر. وطالبت أيضًا بإعادة مركباتها وممتلكاتها الأخرى التي صادرتها قوات الدعم السريع وتسليم القادة المسؤولين عن الأحداث إلى العدالة. هذا وقد أفادت مصادر موثوق بها بنجاح لجنة الوساطة القبلية من شيوخ الرزيقات في إقناع قوات الدعم السريع بالوفاء بالمطلبين الأول والثاني إلا أنها أخفقت في إقناعهم بالوفاء بالمطلب الثالث.²⁶

ويبدو أن الوساطة القبلية لم تنجح على هذا النحو إلا بشكل جزئي في تجنب اتباع خطة حكومية مزعومة لدفع قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود إلى الدخول في مواجهة لإضعاف كلا الطرفين من أجل السيطرة عليهما بشكل أفضل، وفقًا لما ذكره العديد من المعلقين.²⁷ ويدل الانتشار الأخير لقوة هائلة من المركبات المحوّرة والمدرعة والخدمية في شمال دارفور -بالإضافة إلى نحو 10.000 من مقاتلي قوات الدعم السريع الذين تم جلبهم من ولايتي شمال وجنوب كردفان المجاورين- على تصميم الحكومة الواضح على تحييد قوات حرس الحدود المنفصلة مع وضع حد لسيطرة موسى هلال على مقاتلي قوات حرس الحدود.

وقد دفعت التهديدات المتجددة لصراع الأشقاء بين مقاتلي قوات حرس الحدود وقوات الدعم السريع مجموعة من مثقفي الرزيقات إلى إصدار بيان يتهمون فيه نظام الرئيس عمر البشير بالسعي إلى تأجيج صراع محتدم داخل المجتمعات العربية وفيما بينها - بعد أن اتبعت الحكومة ذات الأساليب التي تدعو إلى الشقاق والقتال مع المجموعات الأخرى. وبات واضحاً أن شيوخ الرزيقات وناشطاتها يشعرون بالقلق إزاء انتماء معظم قوات الدعم السريع التي تم نشرها في دارفور في شهر أكتوبر 2017 إلى جماعات عرقية أخرى من كردفان ووسط السودان. ويعتبر مفكرو الرزيقات وقادة المجتمع المحلي والناشطون فيها أن عملية النشر هذه بمثابة محاولة متعمدة من جانب الحكومة لتحييد الآليات القبلية التي نجحت حتى الآن في تجنب المعارك المسلحة

الدائمة بين العناصر الأساسية لقوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود.²⁸ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كبار الشخصيات القبلية ذاتهم، باستثناء عدد قليل من الأفراد من بينهم، قد انتهجوا الصمت المريب إزاء الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها الجنجويد، وقوات حرس الحدود، وقوات الدعم السريع ضد غير العرب من سكان دارفور على مدى عقد ونصف من الزمان.

الاقتصادات الإجرامية الداعمة للتوترات الحالية

بغض النظر عما إذا كانت هذه التوترات ستؤدي إلى نزاع مسلح مفتوح كما يتخوف الكثيرون أو يرغب البعض أو ستدفع الأطراف إلى الابتعاد عن حافة الهاوية، كشفت المواجهة بالفعل عن مجموعة خفية من العوامل الاقتصادية للصراع بين الجهات الفاعلة المنخرطة فيه. ونظرًا للتحالفات السرية بين أعضاء الدوائر الداخلية للسلطة في النظام السوداني الكليبتوقراطي والقادة العسكريين الذين عينتهم تلك التحالفات لحماية سلطتها وتأمين الطريق أمامها لنهب الموارد الهائلة للبلاد، فإنه من المستبعد أن تساعد المشروعات المربحة التي يشارك فيها الساسة والقادة العسكريون على تهدئة التوترات الحالية في نهاية المطاف.

النهب المشترك للموارد الطبيعية السودانية

وأظهرت تقارير سابقة لمؤسسة Enough Project وغيرها أن موسى هلال وحميدتي يشاركان مع غيرهم في استغلال منطقة جبل عامر الغنية بالموارد في شمال دارفور.²⁹ وفي تقرير صادر خلال عام 2016، وثق المحققون التابعون للأمم المتحدة الدخل الذي حصلت عليه الجماعة المسلحة التابعة لهلال والأباله من عمليات التنقيب عن الذهب اليدوية في جبل عامر، حيث يقدر الدخل السنوي بمبلغ قدره 54 مليون دولار أمريكي على الأقل.³⁰ وكشفت تقارير المتابعة الصادرة عن وسائل الإعلام المحلية خلال عام 2017 أن منجمي الذهب شبه الصناعيين في جبل عامر والمتخصصين في استخراج الذهب الإضافي من بقايا التعدين الحرفي، ينتمي أحدهما إلى شركة الجنيد، المعروفة بأنها مملوكة لشقيق حميدتي.³¹ والأخرى كانت مملوكة لأحد قادة قوات حرس الحدود.³² وتذكر التقارير أن موسى هلال يمتلك عدداً غير معلوم من مناجم الذهب الحرفية (المعروفة محلياً باسم "الأبار")، في حين يتولى أيضاً رئاسة الهيئة القبلية التي تسيطر على كامل العملية واسعة النطاق بالاشتراك مع الزعيم القبلي لقبيلة بني حسين الذين يقع جبل عامر ضمن أراضيهم القبلية التقليدية.

وفيما يتعلق بمشاركة المسؤولين الحكوميين في الاندفاع وراء الذهب لتحقيق مكاسب شخصية، أشارت التقارير أن حاكم شمال دارفور السابق يوسف كبير يمتلك أربعة "أبار". وتمت الإشارة أيضاً إلى أن كمال عبد اللطيف، وزير التعدين السابق، يهيمن على ثمانية أبار. وكانت هناك شركة للخدمات المالية مملوكة من قبل مدير سابق لبنك السودان المركزي من بين عدة شركات تم التصريح لها من جانب البنك بشراء الذهب من المناجم الحرفية.³³

يخدم المشروع المشترك في استغلال جبل عامر مصالح كل من هلال وحميدتي بشكل واضح، إلا أنه لا يمنع حدوث الخلافات أو الاضطرابات. وورد أن هذا الأمر قد حدث مؤخراً مع مقتل أحد قادة قوات الدعم السريع (الذي عاد مؤخراً من الانتشار في اليمن) أثناء البحث عن مركبة تابعة لقوة الدعم السريع بزعم أن عناصر قريبة من هلال قد قامت باختطافها.³⁴ ولا عجب أنه في يناير 2017، عندما دعا وزير الداخلية آنذاك الجيش للتدخل لفرض سلطة الدولة والسيطرة على موقع جبل عامر للتعدين - حيث قال إنه خارج عن نطاق قدرة

الشرطة الوطنية - قام قادة القوتين الاثنتين بالسخرية منه علناً ، مما دفعه إلى تقديم استقالته. وقد كشفت هذه الحادثة عن حدود سلطة الدولة في دارفور مع إظهار المصالح النقدية المتشابكة بشكل كبير والتي تربط المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين الذين يعملون على حمايتهم. ويبدو أن هذا الاتجاه، المتمثل في التجنب ذي المنفعة المتبادلة والملاحظ في حوادث حافة الهاوية السابقة الواقعة في جبل عامر يعيش آخر أيامه، وحل محله ما يبدو أنه اعتزام الحكومة وضع حد للقوة الاقتصادية لخصمها هلال.

وفي 26 أكتوبر هاجم عدد كبير من مقاتلي قوات الدعم السريع جبل عامر وقاموا ببسط سيطرتهم على المنطقة بعد نزع سلاح الميليشيات المتواجدة هناك.³⁵ ويستهدف النظام أيضاً -وفق ما تشير إليه الحوادث المذكورة أعلاه- إثارة الرعب في نفوس أقرب حلفاء هلال أو استمالتهم أو القضاء عليهم، وذلك من خلال حملات الاعتقال والاحتجاز من بين أمور أخرى.

"الديات" المدفوعة بسبب الحرب في اليمن

في رده على تهديدات نائب الرئيس، رد هلال بأن مقاتلي قوات الدعم السريع يُستخدمون في الحرب في اليمن وكأنهم مرتزقة، في حين أن المطلعين على بواطن الأمور في النظام يحولون المدفوعات السعودية المجزية التي يتم دفعها للسودان إلى جيوب عدد من المسؤولين الذين ذكر أسمائهم. أفاد موسى هلال بأن قائمة هؤلاء الأفراد تضم القائد العام لقوات الدعم السريع حميدتي، و ضابط كبير يشرف على العملية في إدارة الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، فضلاً عن أحد القادة الكبار في جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني واللواء المثير للجدل طه عثمان، الذي اتسمت مدة ولايته كمدير لمكتب الرئيس عمر البشير بفضائح مالية حتى بالرغم من أنه قد ترك منصبه بقرار رسمي وتم تعيين أحد الأشخاص المقربين من الرئيس في هذا المنصب.³⁶

إن الحوافز المالية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للمقاتلين الأجانب الأفراد والبلدان التي تبعت بقواتها لدعم حربها في اليمن أثبتت أنها أحد عوامل الجذب القوية للمقاتلين وبلدانهم، وفي الواقع بالنسبة لجماهير الشباب العاطلين عن العمل الذين يشعرون باليأس من أجل الحصول على فرص عمل لكسب بعض الدخل حتى ولو كان ذلك يعني المشاركة في حرب خارجية. هذا وقد أفادت مصادر مطلعة وتقارير إعلامية، بأن جنود قوات الدعم السريع من المشاة يتلقون مبلغاً يتراوح بين 500,000 و 600,000 جنيه سوداني يقدم دفعة واحدة لدى عودتهم من اليمن بعد بعثات مدتها ستة أشهر. يتلقى صغار الضباط مبلغاً يتراوح -في المتوسط- بين 600,000 و 750,000 جنيه سوداني لنفس الفترة (أي ما يُعادل 25,000 إلى 30,000 دولار أمريكي بسعر السوق الموازية البالغ 20 جنيه سوداني مقابل 1 دولار أمريكي في وقت كتابة هذه السطور في منتصف أكتوبر 2017). ولا تزال تُدفع المرتبات والبدلات والإعانات المحلية لقوات الدعم السريع بشكل طبيعي خلال عمليات الانتشار. وفي حالة الوفاة في ميدان المعركة، تتلقى أسرة المقاتل المبلغ المذكور بالإضافة إلى الدية أو التعويض المالي عوضاً عن دم القتيل، محسوبة بالسعر السعودي للدية. وسيحصل مقدم هذه الخدمة، وهو قوات الدعم السريع في هذه الحالة على 40% من إجمالي المبالغ المدفوعة لجميع المقاتلين. فتمثل هذه الحوافز المالية الاندفاع الملحوظ لدى الشباب في سن القتال للانضمام إلى قوات الدعم السريع بغض النظر عن أصلهم. ويفسر ذلك بشكل جزئي قدرة قوات الدعم السريع الملموسة على استقدام مجندين جدد كما يتضح من انضمام ما يصل إلى 17,000 مقاتل جديد الي صفوفها في مايو 2017. فيبلغ متوسط الراتب الشهري للجندي الواحد من المشاة في فترة الانتشار أكثر من 10 أضعاف الراتب الشهري الذي يتقاضاه الاخصائيون الطبيون الأعلى أجوراً في القطاع العام.³⁷ ولأسباب واضحة، من المستبعد تماماً أن

يصل المبلغ الإجمالي للمدفوعات السعودية التي تعوض قوات الدعم السريع كمؤسسة مساهمة بقوات إلى خزائن الدولة السودانية.

التجارة بصورة رسمية في المركبات ذات الأصول المشبوهة

شملت أيضاً حملة جمع السلاح التي أطلقت في أغسطس 2017 تقنين أو مصادرة آلاف العربات التي تم تهريبها بصورة غير مشروعة إلى السودان من البلدان المجاورة التي مزقتها الصراعات، وهي في الأساس ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكشفت القرارات الرئاسية التي أعطت الضوء الأخضر لهذه الحملة عن غير قصد بعداً آخرًا للاقتصاد الإجرامي لُنخب المسؤولين السودانيين الفسدة.

كما صرح نائب الرئيس بنبرة يبدو عليها عدم استيعاب الأمر إلى حد ما قائلاً إن تقارير الإنترنت لم تكشف عن ارتباط هذه المركبات بخلفية إجرامية سوى في عدد قليل من إجمالي 60,000 عربة تم استيرادها بطريقة غير مشروعة وكانت متداولة في دارفور ثم وجدت طريقها تدريجياً إلى الخرطوم ومناطق أخرى من البلاد.³⁸

ويتعين خضوع أي ارقام يدلي بها المسؤولون السودانيون بما فيهم هؤلاء الذين يتقلدون أعلى المناصب إلى مزيد من التدقيق ، الا إن هناك مشكلة خطيرة تتعلق بهذه المركبات. وعلى الرغم من تحفظ نائب الرئيس فيما أورده عن نسبة المركبات ذات الأصول الاجرامية وفق الشرطة الدولية، إلا أن المخاطرة كبيرة، حيث إن هؤلاء الذين يُهربون هذه العربات إلى السودان وكبار المشترين لها يستخدمون هذا النشاط بغرض غسل الأموال. ولا توجد شواهد واضحة بشأن النسبة المئوية للعربات التي سُرقت أو سُلبت ببساطة من أصحابها الشرعيين في ليبيا.

يُشير قرار الحكومة السودانية بإضفاء الشرعية على حالة العربات بجعل الأفراد الذين اشتروها يدفعون الرسوم الجمركية والضريبة الحكومية (وهي رسوم اتحادية)، ورسوم التراخيص على المستوى المحلي (وكلاهما يختلف حسب الطراز والسنة)، إلى استعداد الحكومة السودانية لإفادة الدولة من التجارة ذات الأصول التي تحوم حولها شبهات كبيرة. ووفقاً لجهات الاتصال المحلية الموثوقة، فإن الرسوم الجمركية على نموذج شاحنة تويوتا هايلوكس 2014 كانت 160,000 جنيه سوداني (8000 دولار أمريكي). والرسوم الجمركية على تويوتا لاند كروزر، بنفس ارتفاع معدل الطلب، كان 280,000 جنيه سوداني (14,000 دولار أمريكي) وبلغت الجمارك على العربات من طراز هيونداي أتوز للأفراد ذوي الميزانيات المحدودة 22,000 جنيه سوداني (1,100 دولار أمريكي). كما فرضت سلطات الولاية والمقاطعة رسوماً إدارية ورسوم تراخيص على هذه العربات التي تم إدراجها في جداول رسوم إدارة الجمارك السودانية. واستغل مهربو هذه العربات والذين يمولونهم فرصة للتهرب من الرسوم الجمركية والضرائب الرسمية والتغلب على القيود الأخرى المفروضة على استيراد العربات إلى السودان، بما في ذلك شرط استيراد طرازات جديدة وتوافر سوق كبيرة من السودانييين ذوي الدخل المحدود. وقد أدى انهيار أنظمة النقل العام في البلاد إلى جعلها مصدر جذب للعديد من الأسر ذات الدخل المحدود للحصول على العربات من الطرازات الكورية الأرخص والأقل تكلفة، مثل طراز أوتز وكليك بجزءٍ من سعرها في الأسواق المحلية للسيارات المستعملة. جذبت العربات من طراز تويوتا لاند كروزر وهايلوكس عالية السعر عددًا أقل من العملاء، الذين أفادت التقارير بأنهم وكلاء لوكالات السيارات في الخرطوم وغيرهم من المشترين الذين لديهم الكثير من السيولة النقدية والذين تمكنوا من نقل مبالغ طائلة من خلال التحويلات المصرفية إلى دارفور.

لا يوجد نقص في المستفيدين من الاتجار غير المشروع في العربات المهربة إلى دارفور من البلدان المجاورة. ووفقاً لما أوضحتها بعض المصادر، فإن ميليشيا الميذوب التي تُشكل جزءاً من الشرطة الاحتياطية المركزية، وهي قوة رسمية شبه عسكرية، تفرض حوالي 2,000 جنيه سوداني على كل عربة تدخل شمال دارفور من مركز مراقبة المالحة الواقع على الحدود مع ليبيا التي تُسيطر عليها الميليشيات. وصرّح حسبو، نائب الرئيس، إلى وسائل الإعلام أن المركبات دخلت السودان من خلال اثني عشر منفذاً آخر. ولا يبدو أن أي من نقاط عبور الشاحنات التي تحمل المركبات الصغيرة كانت محطة جمركية رسمية، مما يشير إلى انتهاكات واضحة للمادتين 190 و 198 من قانون الجمارك السوداني.

لم يتم التحقيق بشكل كامل في دور التجارة في هذه العربات بتمويل الحرب الأهلية في ليبيا ودعم الميليشيات الإسلامية هناك قبلهزيمتها .

الخاتمة:

دارفور وكردفان، وجميع مناطق السودان المضطربة الأخرى بحاجة ماسة إلى حملة جيدة وجادة لنزع سلاح المدنيين. ومع ذلك، سيتطلب إيجاد حل مستدام للمشكلة الخطيرة المتمثلة في انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في أيدي المدنيين والحد من استخدام هذه الأسلحة في عدد متزايد من الصراعات المميّنة بين الطوائف، من النظام السوداني التخلي عن سياسات مثل تسليح بعض القبائل الموالية في مواجهة الآخرين الذين وصفوا مجتمعين بمناوئي النظام.

يتعين على الحكومة السودانية أن تسعى إلى إيجاد حل سياسي شامل لصراعها المفتوح مع حركات دارفور المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان/ جيش الشمال SPLM/A-N . وعندئذ فقط ستتمكن الحكومة من شن حملة ذات مصداقية لنزع سلاح القبائل والمدنيين. وينبغي أن تتقدم حملة نزع السلاح هذه من خلال القوات نفسها التي استخدمتها الحكومة لتسليح القبائل بقوة، أي من خلال زعماء القبائل ومن خلال هياكل القيادة العسكرية التقليدية للمجتمعات الرعوية. وينبغي أن تكون الحملة طوعية، استناداً إلى تأكيدات تعاطي الحكومة وفق مبدأ الحيادية فيما يتعلق بجميع القبائل والمواطنين في البلاد. وينبغي تقسيم عملية نزع السلاح على مراحل، حيث سيطلب من جميع القبائل أن تتخلى طوعاً عن الأسلحة الثقيلة التي بحوزتها في البداية في إطار عملية يمكن التحقق منها من خلال مراقب محايد، مثل العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

يمكن تحقيق السلام المجتمعي في دارفور، ولكن فقط إذا امتنعت الحكومة عن التدخل في التقاليد الإجرائية الكثيرة المتعلقة بالمصالحة القبلية في دارفور. إن حماية الحقوق ومعالجة الأضرار التي لحقت بضحايا يبلغ عددهم 2.5 مليون ضحية في دارفور لا تقل أهمية عن تحقيق سلام اجتماعي شامل ودائم في هذه المنطقة. وينبغي احترام حقوقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي يسعون إلى الاستمتاع بها؛ وينبغي أيضاً إخضاع مرتكبي الجرائم الفظيعة لسلطة العدالة.

أما بالنسبة للمواجهة بين قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود، فقد لا ينجم عن هذا الوضع الحالي تبادل مباشر وكامل لإطلاق النار. وهناك سبب لهذا التحفظ . وفي حين أن من مصلحة النظام تشجيع مثل هذه المواجهة بهدف إضعاف كلتا القوتين لإحكام السيطرة عليهما، فهناك إقبال بسيط من ناحية شعب الرزيقات نسمع عنه بشأن حدوث ذلك. وخلافاً لحالات الاعتداء على المدنيين في جبل مرة، فإن هجوم قوات الدعم السريع على مقاتلي قوات حرس الحدود من المرجح أن يشمل أشقاء الدم الذين يقاتلون على أطراف متقابلة. هذا بالإضافة إلى طموحات القوة والثروة المشتركة لقيادة كل من قوات الدعم السريع و قوات حرس الحدود.

ويبدو أن إعادة نشر 10,000 من مقاتلي قوات الدعم السريع المعينين حديثاً من شمال وجنوب كردفان تهدف إلى إبطال عامل القرابة العرقية هذا بين العناصر الأساسية في قوات الدعم السريع، وهم الرزاقات مهاريًا وأفراد قوات حرس الحدود الذين هم في الغالب الرزاقات المحاميد. ويقال إن المقاتلين الذين تم نشرهم حديثاً هم في الغالب من كردفان ومن الجماعات القبلية السودانية الوسطى، وبالتالي أقل ميلاً إلى التأثر بالوساطة القبلية.

وفي نهاية المطاف، فإن العامل الذي من شأنه أن يثبط على الأرجح الصدام المباشر، سيكون حرص الخرطوم على عدم المخاطرة بفقدان السمعة الجيدة التي تتلقاها من شركائها الدوليين، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن خلال ترسيخ بصمته العسكرية في دارفور بشكل كبير، سيكون النظام السوداني معرضاً للخطر إذا ما اندلع صراع عرضي خارج نطاق السيطرة - كما كان يمكن أن يحدث بعد مقتل 17 من أتباع موسى هلال في سبتمبر / أيلول. ويُشير سجل كل من قوات الدعم السريع وقوات حرس الحدود إلى أن مثل هذا السيناريو من المرجح جداً أن يحدث، نظرًا لاتجاه القوتين لإطلاق النار أولاً وطرح الأسئلة فيما بعد.

- ¹ دبنقا، "Sudan sends 10,000 RSF to collect arms in North Darfur" (السودان ترسل 10,000 من قوات الدعم السريع لجمع الأسلحة في دارفور الشمالية)، 13 أكتوبر 2017، متوفر على هذا الرابط <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-sends-10-000-rsf-to-collect-arms-in-north-darfur>.
- ² دبنقا، "RSF raid on Darfur gold mine nets weapons, motor cycles, and the darajats النارية في دارفور"، 17 أكتوبر 2017، متوفرة على هذا الرابط <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/rsf-raid-on-darfur-gold-mine-nets-weapons-motor-cycles>.
- ³ شمال دارفور، وجنوب دارفور، وغرب دارفور، ووسط دارفور، وشرق دارفور، وشمال كردفان، وجنوب كردفان، وغرب كردفان.
- ⁴ يحتفظ المؤلف بنسخة من المرسوم.
- ⁵ دبنقا (باللغة العربية)، "Mohamed Badawi: Developments of weapons collection, Boko-Haram vehicles, and the economy of armed conflicts"، 31 أغسطس 2017، متوفرة على هذا الرابط <https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/> محمد-بدوي-تطورات-جمع-السلح-سيارات-البوكو-حرام-و-اقتصاد-النزاعات-المسلحة.
- ⁶ الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، وتقييمات خط الأساس للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، "Remote-control breakdown Sudanese paramilitary forces and pro-government militias"، (جينييف: أبريل 2017)، 8، متوفر على هذا الرابط <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-27-Sudanese-paramilitary-forces.pdf>.
- ⁷ دبنقا، "First warning in Darfur's illegal arms, vehicle collection"، (التحذير الأول بشأن الأسلحة غير المرخصة في دارفور، وجمع المركبات)، 8 أغسطس 2017، متوفر على هذا الرابط <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/first-warning-in-darfur-s-illegal-arms-vehicle-collection>.
- ⁸ يحتفظ المؤلف بكل المرسومين.
- ⁹ يحتفظ المؤلف بنسخة من المرسوم.
- ¹⁰ وكالة الأنباء الكويتية، "Sudanese VP vows to kill 'confiscation of unlicensed weapons' opponents"، (نائب الرئيس السوداني يقسم بقتل المعارضين لسياسة "مصادرة الأسلحة غير المرخصة")، 28 أغسطس 2017، متوفر على هذا الرابط <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2630940&Language=en>.
- ¹¹ دبنقا، "Sudan sends 10,000 RSF to collect arms in North Darfur" (السودان ترسل 10,000 من قوات الدعم السريع لجمع الأسلحة في شمال دارفور)، صحيفة اليوم التالي السودانية (باللغة العربية)، "Zalengei: the voluntary collection of more than 3 thousand firearms" (الزنجي: الجمع الطوعي لأكثر من 3 آلاف سلاح ناري)، 16 أكتوبر 2017، متوفر على هذا الرابط <https://www.alyoumaltali.com/shownew/87513>.
- ¹² وكالة الأنباء السودانية، "Vice - President Briefs US Chargé d'Affaires on Weapons Collection Campaign" (sic) [إحاطة نائب الرئيس] هكذا وردت [للقائم بأعمال الولايات المتحدة بشأن حملة جمع الأسلحة]، 12 أكتوبر 2017، متوفر على الرابط <http://suna.sd.net/suna/showNews/357756/en>.
- ¹³ للحصول على معلومات أساسية عن نزاع دارفور، انظر مقالة مجموعة الأزمات المالية، "Darfur Rising: Sudan's New Crisis" (دارفور: أزمة السودان الجديدة) (نيروبي/بروكسل: مارس 2004)، متوفر على هذا الرابط <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-of-africa/sudan/darfur-rising-sudans-new-crisis>. وانظر أيضًا مقالة محمود ممداني، "The War on Terror (نيويورك: دار نشر ثري ريفرز بريس، مايو 2010). انظر أيضًا مقالة الدكتور عبدالله عثمان التوم، "The Arab Congregation and the Ideology of Genocide in Darfur, Sudan" (التجمع العربي وأيديولوجية الإبادة بدارفور - السودان)، متوفر على هذا الرابط <http://eprints.maynoothuniversity.ie/2641/1/Ara.pdf>.
- ¹⁴ أحمد يونس، "Sudanese President Orders RSF to Handle Mercenaries, Insurgents"، (الرئيس السوداني يأمر قوات الدعم السريع بالتعامل مع المرتزقة والمتمردين)، صحيفة الشرق الأوسط، متوفر على هذا الرابط <https://english.aawsat.com/ahmedyounis/news-middle-east/sudanese-president-orders-rsf-handle-mercenaries-insurgents>.
- ¹⁵ لمزيد من المعلومات بشأن الانتهاكات الموثقة في هذه الحوادث، انظر مقالة منظمة العفو الدولية والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "Sudan Excessive and Deadly: The Use of Force, Arbitrary Detention and Torture Against Protesters in Sudan"، (السودان: القوة المفرطة والقتال: استخدام القوة والاحتجاز التعسفي والتعذيب ضد المتظاهرين في السودان)، ص 16-18 (لندن: 2014)، متوفر على هذا الرابط <https://www.amnesty.org/en/documents/AFR54/020/2014/en/>. انظر أيضًا صحيفة هيومن رايتس ووتش "We Stood, They Opened Fire Killings and Arrests by Sudan's Security Forces During the September Protests" (قفنا، وفتحوا النار علينا: أعمال القتل والاعتقالات التي ارتكبتها قوات الأمن السودانية أثناء احتجاجات سبتمبر/أيلول) "نيويورك، أبريل 2014)، متوفر على هذا الرابط <https://www.hrw.org/report/2014/04/21/we-stood-they-opened-fire/killings-and-arrests-sudans-security-forces-during>.
- ¹⁶ تقرير الدكتور سليمان بالدو: "Border Control from Hell: How the EU's migration partnership legitimizes Sudan's militia state"، (مراقبة الحدود من الجحيم: كيف تضيف شراكة الاتحاد الأوروبي حول الهجرة الشرعية إلى ميليشيات تابعة للدولة السودانية)

واشنطن: منظمة Enough Project (مشروع كفاية)، 6 أبريل 2017، متوفر على هذا الرابط - <https://enoughproject.org/reports/border-control-hell-how-eus-migration-partnership-legitimizes-sudans-militia-state>.

¹⁷يرجى الاطلاع بصفة خاصة على: يوسف تاكانا، "The Politics of Local Boundaries and Conflict in Sudan. The South Darfur Case," (سياسة الحدود المحلية والنزاع في السودان. قضية جنوب دارفور)، ص. 20 (بيرغن: معهد كريستيان ميكلسن، 2008).

¹⁸دينقا (باللغة العربية)، "Mohamed Badawi: Developments of weapons collection, Boko-Haram vehicles, and the economy of armed conflicts" (تطورات جمع الاسلحة وسيارات بوكو حرام واقتصاد الصراعات المسلحة).

¹⁹ تقرير هيومن رايتس ووتش، "Men With No Mercy: Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan," (قوات الدعم السريع السودانية تهاجم المدنيين في دارفور في السودان)، 9 سبتمبر 2015، متوفر على هذا الرابط - <https://www.hrw.org/report/2015/09/09/men-no-mercy/rapid-support-forces-attacks-against-civilians-darfur-sudan>.

²⁰ السودان تريبيون، " نائب الرئيس السوداني يصرح بأن مساعدي موسى هلال كانوا يجندون مقاتلين من أجل المشير خليفة حفتر في ليبيا،" 15 أغسطس 2017، متاحة عبر الموقع الإلكتروني. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article63263> راجع أيضاً السودان تريبيون، "Sudan's RSF arrests seven members of Hilal tribal group: reports," (قوات الدعم السريع في السودان تعتقل سبعة من أعضاء مجموعة قبيلة هلال: تقارير)، 11 أغسطس 2017، متاحة عبر الموقع الإلكتروني. <http://sudantribune.com/spip.php?article63225>

²¹ مراقبة الكاتب لوسائل التواصل الاجتماعي السودانية.

²² هناك تسجيل صوتي تم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

²³ دينقا، "26 dead as Sudanese militia, human traffickers clash," (مقتل 26 في مواجهات بين الميليشيات السودانية ومهربي البشر)، 24 سبتمبر 2017، متاحة عبر الموقع الإلكتروني. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/26-dead-as-sudanese-militia-human-traffickers-clash>.

²⁴ يمكن الاطلاع على البيان لدى مؤسسة Enough Project

²⁵ السودان تريبيون، "Tribal tensions in N. Darfur after killing of human traffickers by RSF militias," (توترات قبيلة في شمال دارفور عقب مقتل مهربي البشر من قبل ميليشيات قوات الدعم السريع) 25 سبتمبر 2017. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article63607>.

²⁶ الحوارات الهاتفية وتبادل الرسائل مع مؤسسة Enough Project (مشروع كفاية)، 28 سبتمبر و3 أكتوبر 2017.

²⁷ ارجع إلى إذاعة عافية دارفور (باللغة العربية)، "Failure of tribal efforts to resolve the conflict between the Border Guards and the Rapid Support Forces," (إخفاق الجهود القبلية في حل النزاع بين قوات حرس الحدود وقوات الدعم السريع)، 6 أكتوبر / تشرين الأول 2017، متاح عبر الرابط. www.afiadarfur.com/rsf-border/

²⁸ تم تسلم البيان في 15 أكتوبر 2017، ويمكن الرجوع إليه.

²⁹ بالدو، "Border Control from Hell," (مراقبة الحدود من الجحيم).

³⁰ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "Final report of the Panel of Experts submitted in accordance with paragraph 2 of resolution 2200 (2015)," (التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان كما هو منصوص عليه في الفقرة 2 من القرار رقم 2200 لعام 2015)، ((S/2016/805، ص. 41 الفقرة 138، 22 سبتمبر 2016، متوفر عبر هذا الرابط http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2016/805.

³¹ شمائل النور (باللغة العربية)، "Fully Armed Gold," (الذهب المسلح بالكامل) الطيار، 8 فبراير 2017، كان متوفراً في وقت سابق على هذا الرابط <http://www.altayar.sd/play.php?catsmktba=16777>؛ يمكن الرجوع إليه عبر مؤسسة Enough Project (مشروع كفاية).

³² النور (باللغة العربية)، "Fully Armed Gold," (الذهب والنزاعات المسلحة).

³³ مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية مطلعة.

³⁴ وفقاً لمصادر موثوق بها تحدثت إلى مؤسسة Enough Project شريطة عدم الكشف عن هويتهم، مدعومة بمصادر ووسائل التواصل الاجتماعي.

³⁵ دينقا، "RSF raid on Darfur gold mine nets weapons, motor cycles," (قوات الدعم السريع تهاجم الأسلحة المحيطة بمنجم الذهب في دارفور، والدراجات البخارية).

³⁶ السودان تريبيون، "Sudan's al-Bashir relieves influential presidential minister," (الرئيس البشير يعفي وزير الدولة بالرئاسة ذو النفوذ القوية) 15 يونيو 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article62727> أحمد يونس، "Sudan's Bashir Relieves Presidential Minister and Director of President's Offices," (الرئيس البشير يعفي وزير الدولة بالرئاسة ومدير مكتبه، "الشرق الأوسط، 15 يونيو 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني. <https://aaaenglish.wpengine.com/ahmedyounis/news-middle-east/sudans-bashir-relieves-presidential-minister-director-presidents-offices>; "Ambiguity Surrounds Fate of Presidential Offices" (السودان) أحمد يونس، "Ambiguity Surrounds Fate of Presidential Offices"; "Director الغموض يحيط بمصير مدير مكتب الرئيس" 16 يونيو 2017، متاح عبر الموقع الإلكتروني <https://aaaenglish.wpengine.com/ahmedyounis/news-middle-east/sudan-ambiguity-surrounds-fate-presidential-offices-director>.

وكما جاء في جريدة الطريق أون لاين (وهي جريدة عربية)، "A Sudanese soldier dreams of fighting in Yemen in order to purchase a plot of land and a Raksha," (جندي سوداني يحلم بالقتال في اليمن من أجل

شراء قطعة أرض و"راكشة"، في 9 أغسطس 2017، متاح على <https://www.altareeq.info/ar/> جندي-سوداني-يحلّم-بالقتال-في-اليمن-من-أج./
38 نُشر على النيلين (موقع أخبار عربي)، "Hassabo: illegal vehicles monitored by the Interpol enter the country," "حسبو: دخول سيارات غير مقننة للبلاد مرصودة من (الإنتربول)"، 22 أغسطس 2017، متاح على <http://www.alnilin.com/12884250.htm>.